# الضمانات القانونية للإستثمار الأجنبي المباشر وآثارها على دولتي الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية: دراسةً تحليليّةً

إعداد

سندس حميد الجبوري

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في القانون

كلية أحمد إبراهيم للحقوق

الجامعة الإسلاميّة العالميّة ماليزيا

مارس ٢٠٢٠م

# ملخص البحث

تهدف الدراسة إلى معرفة وتقييم مدى فاعلية الضمانات القانونية التي تكفل النمو الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية في ظل القوانين الحديثة الصادرة في كلا الدولتين، حيث يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر موضع اهتمام الكثير من الحكومات والمنظمات والشركات والأفراد، و يثور الجدل حول جدوى هذا النوع من الاستثمارات والأعباء والمزايا المترتبة عليه، خصوصاً فيما يتعلق بدوافع الشركات الأجنبية في القيام بالاستثمار، ومحددات هذه الاستثمارات الأجنبية، وأساليب التنظيم والإدارة في الشركات الأجنبية. وتتمثل إشكالية الدراسة في بيان مدى وضوح الضمانات القانونية للاستثمار الأجنبي المباشر وكفايتها في كل من جمهورية مصر العربية ودولة الإمارات العربية المتحدة، ومدى فعالية هذه الضمانات، ومدى تأثيرها في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية. ولغرض تحقيق أهداف البحث اتبعت الباحثة المنهج التطبيقي المقارن من أجل التعرف على الضمانات القانونية للاستثمار الأجنبي المباشر وآثارها في دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية، وتحليل هذه الضمانات في ظل القوانين الوضعية، من أجل تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية. كما اعتمدت الدراسة على منهج الاستقراء الناقض والمنهج التحليلي من أجل تحليل النصوص القانونية المتعلقة بموضوع الدراسة. وخلصت الدراسة لمجموعة من النتائج من أهمها: إن الضمانات والمزايا تمثل مفتاح الأمان والاطمئنان للمستثمرين من خلال توفير المناخ الاستثماري المناسب ووفرة الموارد الاقتصادية وبالتالي يكون لها دور واضح في جلب واستقطاب الاستثمارات ويوفر حماية ضد أي إجراء تشريعي وإداري ومستقبلي يمكن أن تتخذه الدولة وتنهيه لو تعدل بمقتضاه قواعد الاستثمار. كما أوصت الدراسة بضرورة المحافظة على مستوى عالي من الضمانات التي تقررها القوانين المحلية للمستثمرين والتوسع فيها وعقد المزيد من الاتفاقيات الدولية، لضمان استمرار عملية التنمية الاقتصادية ودعم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بما يحقق التنمية المستدامة للدولة.

# ABSTRACT

This study aims at knowing and assessing the efficiency of the legal guarantees that ensure the economic growth in the United Arab Emirates (UAE) and the Arab Republic of Egypt (ARE) in light of the modern laws issued in both countries. This is because the direct and indirect foreign investments are of great concern to lots of governments, organizations, companies and individuals. Actually, the feasibility of such type of investments and the burdens and benefits entailed therein are still controversial, specially with regards to the incentives of the foreign companies in investments, the limits of such foreign investments, and the methods of organization and management in the foreign companies. The main issue of this study is to show how far the legal guarantees of the direct foreign investments are clear and sufficient, and the effect of the same in materializing direct foreign investments in both the UAE and ARE. In order to achieve the purpose of this study, the researcher has adopted the comparative practical approach in order to recognize the legal guarantees of the direct foreign investments and their effect on the UAE and ARE, to analyze such guarantee in light of the man-made laws and to activate the direct foreign investments in each of the UAE and ARE. This study has further adopted the incomplete induction method in order to analyze the legal texts related to the subject of study. The study reached a number of findings; the most important of which are that the guarantees and benefits are key to the safety and assurance of investors. This could be achieved by providing the suitable investment environment, the provision of various economic resources which shall have a prominent role in attracting and alluring investments on one hand and shall provide protection against any legislative, administrative or future procedures that the State might take or terminate if this amending the investment rules. The study recommended maintaining a high level of guarantees as enacted by the local laws for investors, expanding the same and concluding more international agreements, to ensure the continuity of economic development and the support of direct foreign investments in order to achieve the sustainable development for the State.

# APPROVAL PAGE

The thesis of Sundos Hameed Aljuburi has been approved by the following:

_____
Asma Akli Soulhi
Supervisor

_____
Mohsin Hingun
Co-Supervisor

_____
Uzaimah Ibrahim
Co-Supervisor

_____
Mustafa Omar Mohammed
Internal Examiner

_____
Ahmed Mohamed Khamis Alzaabi
External Examiner

_____
Said Bouheraoua
External Examiner

_____
Meftah Hrari
Chairperson

# DECLARATION

I hereby declare that this thesis is the result of my own investigations, except where otherwise stated. I also declare that is has not been previously or concurrently submitted as a whole for any other degrees at IIUM or other institutions.

Sundos Hameed Aljuburi

Signature: ……..……..…… Date: ……..……..

الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا

## إقرار بحقوق الطبع وإثبات مشروعية استخدام الأبحاث غير المنشورة

حقوق الطبع ٢٠٢٠م محفوظة لـ: سندس حميد الجبوري

## الضمانات القانونية للإستثمار الأجنبي المباشر وآثارها على دولتي الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية: دراسةً تحليليّةً

لا يجوز إعادة إنتاج أو استخدام هذا البحث غير المنشور في أي شكل وبأي صورة (آلية كانت أو إلكترونية أو غيرها) بما في ذلك الاستنساخ أو التسجيل، من دون إذن مكتوب من الباحث إلا في الحالات الآتية:

١- يمكن للآخرين اقتباس أية مادة من هذا البحث غير المنشور في كتابتهم بشرط الاعتراف بفضل صاحب النص المقتبس وتوثيق النص بصورة مناسبة.

٢- يكون للجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا ومكتبتها حق الاستنساخ (بشكل الطبع أو بصورة آلية) لأغراض مؤسساتية وتعليمية، ولكن ليس لأغراض البيع العام.

٣- يكون لمكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا حق استخراج نسخ من هذا البحث غير المنشور إذا طلبتها مكتبات الجامعات ومراكز البحوث الأخرى.

٤- سيزود الباحث مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا بعنوانه مع إعلامها عند تغير العنوان.

٥- سيتم الاتصال بالباحث لغرض الحصول على موافقته على استنساخ هذا البحث غير المنشور للأفراد من خلال عنوانه البريدي أو الإلكتروني المتوفر في المكتبة. وإذا لم يجب الباحث خلال عشرة أسابيع من تاريخ الرسالة الموجهة إليه، ستقوم مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا باستخدام حقها في تزويد المطالبين به

**أكد هذا الإقرار: سندس حميد الجبوري**

التوقيع:..... التاريخ: .....

أهدي هذه الدراسة إلى

والديَّ العزيزين..... بــراً وإحساناً

إلى زوجي العزيز.....اعترافاً بالجميل

إلى ابنتي الغالية .....أملي ورجـائي

إلى إخوتي وأخواتي .....شـكرا واعتزازاً

إلى كل باحث عن المعرفة

الباحثة

# الشكر والتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، (وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب)، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا ونبينا محمد صلى الله عليه وسلم. أما بعد وقد وفقني الله سبحانه وتعالى لإكمال هذا العمل، فإنني أتقدم بخالص الشكر وأجزل العرفان لأستاذتي الدكتورة أسماء عقيلي سولهي التي أشرفت على هذا البحث وأولته عنايتها الكريمة، وذلك بإرشادها ونصحها المحض، فجزاها الله عني خيراً. وكما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى كل من الأستاذ الدكتور/ محسن هنجن والأستاذة الدكتورة عزيمة إبراهيم لتشجيعهما وتوجيههما أثناء الإشراف على هذه الدراسة.

كما لا أنسى أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة، لجهودهم المبذولة للارتقاء بهذه الدراسة إلى المستوى المطلوب، والشكر موصول إلى أساتذة كلية أحمد إبراهيم للحقوق وإلى كل العاملين بالجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا، وكل من ساهم في تنفيذ ودعم هذه الدراسة. فلكم جميعاً كل التقدير والعرفان.

# فهرس محتويات البحث


ملخص البحث..... ب

ملخص البحث بالإنجليزية..... ج

صفحة القبول ..... د

صفحة الإقرار ..... هـ

إقرار بحقوق الطبع..... و

الإهداء ..... ز

الشكر والتقدير ..... ح

**الفصل الأول: المدخل إلى البحث..... ١**

المقدمة..... ١

مشكلة البحث: ..... ٢

أسئلة البحث:..... ٢

أهمية البحث: ..... ٣

أهداف البحث:..... ٣

حدود البحث: ..... ٤

فرضيات البحث: ..... ٤

منهج البحث:..... ٥

الدراسات السابقة:..... ٥

**الفصل الثاني: ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر ..... ١٥**

المبحث الأول: مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر..... ١٦

المطلب الأول: تعريف الإستثمار وأنواعه..... ١٧

المطلب الثاني: تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر..... ٢٧
المطلب الثالث: نظريات الإستثمار الأجنبي المباشر..... ٣١
المطلب الرابع: أسباب ودوافع الإستثمارات الأجنبية المباشرة..... ٤٥
المبحث الثاني: أهميّة الإستثمار الأجنبي المباشر وصوره: ..... ٥٥
المطلب الأول: أهميّة الإستثمار الأجنبي المباشر: ..... ٥٦
المطلب الثاني: صور الإستثمار الأجنبي المباشر ..... ٥٨
المبحث الثالث: محفزات ومحددات الإستثمار الأجنبي المباشر..... ٦٦
المطلب الأول: حوافز الإستثمار الأجنبي المباشر ..... ٦٦
المطلب الثاني: محددات الإستثمار الأجنبي المباشر..... ٧٠
المبحث الرابع: الإستثمار الأجنبي غير المباشر..... ٧٥
المطلب الأول: مفهوم الإستثمار الأجنبي غير المباشر ..... ٧٦
المطلب الثاني: أنواع الإستثمار الأجنبي غير المباشر..... ٧٧
المبحث الخامس: الإطار القانوني للإستثمار الأجنبي المباشر ..... ٨٣
المطلب الأول: الإطار القانوني للإستثمار الأجنبي في دولة الإمارات
العربية المتحدة..... ٨٣
المطلب الثاني: الإطار القانوني للإستثمار الأجنبي المباشر في مصر ..... ١٤٢
المطلب الثالث: الإطار القانوني للإستثمار الأجنبي المباشر في
الإتفاقيات الدولية ..... ١٥٤

**الفصل الثالث: الضمانات العامة والضمانات الإتفاقيات الدوليّة للمستثمر
الأجنبي..... ١٦٠**

المبحث الأول: الضمانات العامة للمستثمر الأجنبي..... ١٦١
المطلب الأول: نزع الملكية في القانون:..... ١٦١
المطلب الثاني: القيود القانونية الضريبية والنقدية..... ١٧٥
المطلب الثالث: التخفيف من العبء الضريبي وتسهيلات الإستثمار .... ١٩٥

المطلب الرابع: التسهيلات النقدية والمالية والإدارية ومراقبة البنك المركزي عن بُعد ..... ٢٢٧
المبحث الثاني: ضمانات وتأمينات الإتفاقيات الدولية للمستثمر الأجنبي .... ٢٤٢
المطلب الأول الضمانات الاتفاقية التي تقررها الاتفاقيات الدولية..... ٢٤٣
المطلب الثاني: الضمانات الاتفاقية التي يقررها عقد الاستثمار ..... ٢٤٩
المطلب الثالث: التأمين على الإستثمارات الأجنبيةبواسطة مؤسسات التأمين المحلية والدولية..... ٢٥٦
المطلب الرابع: التأمين على الاستثمارات الأجنبية وفقاً للاتفاقيات الدولية الراعية للاستثمار..... ٢٥٧
المطلب الخامس: الطبيعة القانونية للعقد المبرم بين المستثمر ومؤسسات الضمان ..... ٢٦٧
المطلب السادس: الضمانة الدولية الأهم في رعاية الاستثمار (التحكيم) وثبات النص التشريعي..... ٢٧٠
المبحث الثالث: مدى فعالية ضمانات الاستثمار المباشر في التنمية الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية ..... ٢٨٩
المطلب الأول: تقييم فعاليّة ضمانات الإستثمار في دولة الإمارات العربية المتحدة:..... ٢٨٩
المطلب الثاني: تقييم فعالية ضمانات الإستثمار في جمهورية مصر العربية: ..... ٣٢٦

**الفصل الرابع: آثار الإستثمار الأجنبي المباشر في دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية ..... ٣٤٤**
المبحث الأول: الآثار العامة للإستثمارات الأجنبية المباشرة..... ٣٤٤
المطلب الأول: الآثار الإيجابية للإستثمارات الأجنبية ..... ٣٤٥
المطلب الثاني: الآثار السلبية للإستثمارات الأجنبية ..... ٣٤٨

المبحث الثاني: آثار الإستثمار الأجنبي المباشر في دولة الامارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية ..... ٣٥١
المطلب الأول: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة في دولة الامارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية..... ٣٥٣
المطلب الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التكنولوجيا في دولة الامارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية..... ٣٥٤
المطلب الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في دولة الامارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية ..... ٣٥٦
المطلب الرابع: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصناعات المحلية في دولة الامارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية ..... ٣٥٨
المطلب الخامس: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستهلاك في دولة الامارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية ..... ٣٦٧

**الخاتمة ..... ٣٨٥**
أوّلاً: نتائج الدراسة..... ٣٨٥
ثانياً: التوصيات ..... ٣٨٧

**قائمة المصادر والمراجع ..... ٣٩٠**

# الفصل الأول
# المدخل إلى البحث

**المقدمة**

برهنت الزيادة المتسارعة في أحجام الاستثمار الأجنبي المباشر في أغلب دول العالم على مدى أهميتها الفعلية، ذلك من خلال دورها الفعال في توفير الفرص الاستثمارية والتي كان من الصعب توفرها من قبل المؤسسات المحلية، نظراً لافتقارها للخبرة الكافية والإمكانيات المحدودة. وعلى هذا تزايدت الأهمية المباشرة لهذا الاستثمار خلال الأعوام القليلة الماضية كأحد مكونات التدفقات الرأسمالية للدول النامية، حيث لم تكن العديد من حكومات هذه الدول ترحب كثيراً خلال عقد السبعينات بالاستثمار الأجنبي المباشر بسبب اتجاه الشركات متعددة الجنسيات إلى تحقيق الأرباح دون الاهتمام بتحسين اقتصاديات تلك الدول.

أدى الاستثمار الأجنبي المباشر خلال النصف الثاني من القرن الماضي دوراً مهماً في دعم نمو اقتصادات الدول النامية، لاسيما خلال العقدين الماضيين اللذين شهدا زيادة كبيرة في حجم التدفقات الاستثمارية، وتفسر التغيرات التي طرأت على هيكل الاقتصاد العالمي معظم تلك الزيادة وهي: الاتجاه نحو اقتصاد السوق في معظم الدول النامية وتحرير نظم التجارة والاستثمار، فضلاً عن زيادة مساهمة هذه الدول في التكامل الاقتصادي العالمي.

وقد استفادت دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية من الاندماج في السوق العالمي ومن تحرير التجارة ومن التدفقات العالمية للاستثمارات المباشرة لتحقق معدلات نمو مرتفعة ومتواصلة، وشجع ذلك دولاً أخرى على إدراك منافع الاندماج بدرجة أكبر في الاقتصاد العالمي وتعزيز قدرتها التنافسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال زيادة الحوافز وتعزيز السياسات وتخفيض القيود التنظيمية، وتحرير الأسواق.

من هذا المنطلق، اخترنا عنوان هذه الدراسة ليكون **الضمانات القانونية للاستثمار الأجنبي المباشر وآثارها على دولتي الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية دراسة تحليلية**، حيث شكلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة مصدراً رئيسياً للتمويل في دولتي الامارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية، كما ساهمت في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويختلف الاستثمار الأجنبي المباشر عن الأنواع الأخرى من التدفقات الرأسمالية الخاصة كونه يستند إلى حدٍ كبير، على الرؤية المستقبلية الطويلة المدى للمستثمرين لإمكانية تحقيق الأرباح من خلال أنشطتهم الاقتصادية.

**مشكلة البحث:**

تكمن مشكلة الدراسة في بيان مدى وضوح الضمانات القانونية للاستثمار الأجنبي المباشر في كل من جمهورية مصر العربية ودولة الإمارات العربية المتحدة، ومدى فعالية هذه الضمانات، ومدى تأثيرها في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية، وما أسباب نجاح الضمانات على العموم في كلا الدولتين.

**أسئلة البحث:**

وبناءً على ما سبق تسعى الباحثة في هذه الأطروحة إلى المساهمة بإثراء البحث في موضوع الضمانات القانونية للإستثمار الأجنبي المباشر وآثارها على دولتي الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية.

وعليه يمكن صياغة أسئلة الأطروحة كما يلي:

١- ما الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة؟

٢- ما آثار الاستثمارات الأجنبية في دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية؟

٣- ما الضمانات القانونية وضمانات الاتفاقيات الدولية للاستثمار الأجنبي المباشر في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية؟

٤- ما القوانين واللوائح التي تنظم سير عمل الاستثمارات الأجنبية في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية؟

٥- ما مدى فعالية ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية؟

٦- ما السبب الحقيقي وراء تراجع الاستثمارات في مصر بعد عام ٢٠١١، وما آثار ذلك على الاقتصاد المصري؟

**أهميّة البحث:**

تنبثق أهمية هذه الدراسة من أهمية موضوعها الحيوي، وهو: الضمانات القانونية للاستثمار الأجنبي المباشر وآثارها على دولتي الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية :دراسة تحليلية، حيث أعطى الاستثمار الأجنبي المباشر دفعة مهمة لمسيرة التكامل العالمي من خلال المساهمة في ربط أسواق رأس المال وأسواق العمل وزيادة الأجور وإنتاجية رأس المال في الدول المضيفة له. ومع نشوء شبكة عالمية من الروابط المتعددة، زادت حركة التجارة بشدة، كما تبنت الشركات متعددة الجنسيات استراتيجيات ذات طابع عالمي متزايد للاستفادة من الوفورات الناجمة عن التخصص وتوزيع الأنشطة.

كما أن الأهمية الاقتصادية لموضوع البحث تعتمد على مدى استجابتها لكافة متطلبات النمو المتوازن للقطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة داخل البلد، وأيضاً على مدى استعدادها للمساهمة في خلق جيلٍ من الفنيين والإداريين المحليين القادرين على التعامل مع التقنيات المتقدمة المرافقة لهذه الاستثمارات بكفاءة واقتدارٍ مما يساهم في رفع قدرة الاقتصاد على خلق قاعدة إنتاجية ذاتية التوليد في المستقبل.

**أهداف البحث:**

الهدف الأساسي لهذه الدراسة هو الوقوف على الضمانات القانونية التي تكفل النمو الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية، إلى جانب مجموعة من الأهداف الأخرى المتمثلة فيما يلي:

١-التعرف على ماهية الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة.
٢-الكشف عن الآثار الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية.
٣-معرفة الضمانات القانونية وضمانات الاتفاقيات الدولية للاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية.
٤-تحليل نصوص القوانين واللوائح التي تنظم العمل بالاستثمار الأجنبي في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية.
٥-الكشف عن مدى فعالية ضمانات الاستثمار المباشر في التنمية الاقتصادية في كل من في دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية.

**حدود البحث:**

سيتم تقسيم حدود الدراسة إلى ثلاثة مجالات، تتمثل فيما يلي:

١-**الحدود المكانية:** هذه الدراسة تقارن نظام الاستثمار الأجنبي في دولة الإمارات العربية وجمهورية مصر العربية وعلى ذلك فإن الحدود المكانية للدراسة سيقتصر على دولة الامارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية.
٢-**الحدود الزمانية:** تقتصر الحدود الزمانية للدراسة منذ بداية النهضة، ١٩٩٠ –٢٠١٩.
٣-**الحدود الموضوعية:** تقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على الضمانات القانونية للاستثمار الأجنبي المباشر وآثارها على عملية التنمية الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية دراسة تطبيقية مقارنة.

**فرضيّات البحث:**

تفترض هذه الدراسة وجود ضمانات كافية للاستثمار الأجنبي في دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية، بالمقابل تفترض هذه الدراسة وجود نقص وعدم وضوح في القوانين واللوائح والتشريعات المعمول بها حالياً في دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية،

والتي قد تؤثر سلباً على عملية النمو الاقتصادي في هذه الدول، كما أن الاستثمار الأجنبي في الدول العربية لم يرق إلى مستواه المطلوب ويعاني من العديد من المشاكل.

**منهج البحث:**

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي من أجل التعرف على الضمانات القانونية للاستثمار الأجنبي المباشر وآثارها في دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية، وتحليل هذه الضمانات في ظل القوانين الوضعية، من أجل تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية.

كما اعتمدت الدراسة على منهج الاستقراء الناقض من أجل تحليل النصوص القانونية المتعلقة بموضوع الدراسة.

**الدراسات السّابقة:**

فمن الكتب والدراسات التي تناولت هذا الموضوع بحث بعنوان "**دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر**، دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي"– للباحثة **خاطر أسمهان**[1]، تناولت الباحثة فيه ماهية التكامل الاقتصادي وبينت دوافعه والآثار الناجمة عنه، كما بينت مقومات التكامل الاقتصادي ومعوقاته وبيان تجارب بعض الدول في هذا المجال. كما خصصت الباحثة فصلاً كاملاً عن الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بينت مفاهيمه وأشكاله والنظريات المفسرة له، وكذلك تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالتكامل الاقتصادي، وهدفت الباحثة من دراستها هذه إلى بيان الإطار الفكري والنظري للتكامل الاقتصادي وعرض النظرية الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر ومزاياه وعيوبه. بيد أن الباحثة لم تتطرق إلى

[1] أسمهان، خاطر، "دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي"، (رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ٢٠١٣م).

الضمانات والتأمينات التي تمنحها الاتفاقيات الدولية للمستثمر الأجنبي، كما أنها لم تتطرق أيضاً إلى دور هذا الاستثمار في التأثير على اقتصاد الدول، وهذا ما سنبينه ضمن دراستنا، حيث سنبين ضمن عدة مباحث هذه الضمانات إضافة إلى الضمانات القضائية ومدى فعالية هذه الضمانات في الدول التي سندرس الاستثمار الأجنبي من خلالها والمتمثل بدولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية.

وأيضاً دراسة أخرى بعنوان: "**أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة**"– للباحث مصباح بلقاسم. حيث تركزت الدراسة على بيان مفهوم الاستثمار الأجنبي والتنمية المستدامة، حيث بين تعريف الاستثمار الأجنبي والنظريات المفسرة له، وأفرد الحوافز الممنوحة لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما تطرق الباحث إلى المفاهيم العامة حول التنمية المستدامة، وبين خصائصها، وسرد الباحث فصلاً مستقلاً عن دور الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل سياسيات التنمية المستدامة، وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة في دولة الجزائر، وهدف البحث من خلال هذه الدراسة إلى توفير إطار نظري شامل للاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة، وكذلك معرفة الدور الممكن للاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة، كما هدف البحث إلى إعطاء صورة حقيقية عن واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الجزائر، وكذلك تسليط الضوء على التنمية المستدامة من خلال معرفة الحالة الراهنة لمؤشرات التنمية المستدامة. ولم يتطرق الباحث إلى حوافز الاستثمار وعوائقه ومحدداته، كما أنه ابتعد عن مقارنة الاستثمار الأجنبي في دولة الجزائر مع أية دولة أخرى، ولم يبين الآثار العامة للاستثمار الأجنبي المباشر، كما أنه لم يتناول الضمانات التي تقدمها الاتفاقيات الدولية للمستثمر الأجنبي، وهذا ما نختلف فيه مع الباحث، حيث إننا سنبين ضمن هذه الدراسة الآثار العامة للاستثمار الأجنبي، وسنتبع المنهج المقارن بغية الوصول إلى نقاط محورية حول تعامل كل من دولة الامارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية مع المستثمر

الأجنبي، والحوافز التي تقدمها كلتا الدولتين، وكذلك مدى فعالية ضمانات الاستثمار في دولة الامارات العربية المتحدة ودولة جمهورية مصر العربية.

ومن الدراسات التي ناقشت هذا الموضوع أيضاً دراسة بعنوان **"الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية "دراسة قياسية للفترة ١٩٧٠–٢٠٠٠م"**، للباحث بندر بن سالم الزهراني[٢] تركزت الدراسة على مفاهيم الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية، وكذلك أنواع الاستثمار الأجنبي ودوافعه، وآثره على الدول المضيفة، والآراء المؤيدة والمعارضة له من حيث أثره على اقتصادات الدول المضيفة، والحوافز التي تقدمها حكومة المملكة العربية السعودية لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل عام، والمقومات التي تمتلكها المملكة لتهيئة المناخ المناسب للاستثمار، وأنظمة الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة من بدايتها وحتى وقتنا الحاضر. هدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى بيان الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، واستعراض حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المملكة، وتقييم مدى مساهمة الاستثمارات الأجنبية في النمو الاقتصادي للمملكة. وتركز اهتمام الباحث على المملكة العربية السعودية ولم يحاول مقارنة الاستثمار الأجنبي فيها مع دولة أخرى عربية كانت أم أجنبية، كما أنه لم يبين الضمانات التي تقدمها الاتفاقيات الدولية للمستثمر الأجنبي، وهذا ما سنبينه نحن في دراستنا الحالية من خلال بيان هذه الضمانات.

وكذلك تناول الباحث سحنون فاروق في بحثه **"قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر "دراسة حالة الجزائر"**رسالة ماجستير، كلية

[٢] الزهراني، بندر سالم، "الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في نمو الإقتصادي في المملكة العربية السعودية: دراسة قياسية للفترة ١٩٧٠ – ٢٠٠٠م"، (رسالة ماجستير، كلية العلوم الادارية، جامعة الملك سعود، الرياض، د.ط، ٢٠١٠م).

العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجزائر، ٢٠٠٩-٢٠١٠م[٣].

تناول الباحث المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي، بالإضافة إلى النظريات المفسرة له، وكذلك بيان مفاهيم بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد والتي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر، كما تضمنت الرسالة دراسة قياسية للاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الجزائر. هدفت الدراسة إلى التعرف على بعض المفاهيم للمؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي، وكذلك محاولة بناء نموذج اقتصاد قياسي يبرز تأثير أهم المؤشرات على الاستثمار الأجنبي المباشر، وإعطاء لمحة عن العلاقات التي تربط مختلف المؤشرات بالاستثمار الأجنبي. تركزت دراسة الباحث على الاقتصاد ومع ذلك لم يبين آثار الاستثمار الأجنبي وفوائده على الدول العربية، كما أنه لم يقارن دراسته بدولة أخرى مع دولة الجزائر، أما نحن فسنبين أسلوب المقارنة مع دولتين عربيتين (دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية)، وكذلك سنبين الآثار العامة للاستثمار الأجنبي وآثاره الاقتصادية على كلتا الدولتين.

ومن الدراسات التي ناقشت هذا الموضوع بحث بعنوان "**القيمة القانونية للضمانات التشريعية الممنوحة للمستثمر الأجنبي "دراسة مقارنة"**– للباحث طارق كاظم عجيل[٤]. بينت الدراسة أن الضمانات القانونية التي يحاط بها الاستثمار الأجنبي تمثل المحور الأساسي الذي تدور حوله جميع التشريعات، كما بينت الآثار القانونية الرئيسية التي تفتح باب الاستثمار، وتطرق الباحث إلى أن أغلب التشريعات الاستثمارية الوطنية تساعد المستثمر الأجنبي وتسهل

---

[٣] فاروق، سحنون، "قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للإقتصاد الكلي على الإستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة الجزائر"، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجزائر، ٢٠١٠م).

[٤] عجيل، طارق كاظم، "القيمة القانونية للضمانات التشريعية الممنوحة للمستثمر الأجنبي: دراسة مقارنة"، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ذي قار، العراق، ٢٠١١م).

الأمور المالية والإدارية التي تحول دون انسياب رؤوس الأموال الأجنبية وتدفقها إلى الدول المضيفة. تستطيع الباحثة الاستفادة من هذه الورقة البحثية في التعرف على الضمانات الموضوعية والإجرائية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي، والإشارة إليها في الدراسة الحالية.

وبينت الورقة البحثية التي بعنوان "**سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية**"– للباحث حسين عبدالمطلب الأسرج[٥] الإطار النظري والمفاهيم الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر، كما تطرقت إلى اتجاهات وتطور الاستثمار الأجنبي منذ عام ١٩٩٢م وحتى ٢٠١٣م، كما أوضحت الدراسة وضع الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك تنمية هذا الاستثمار في الدول العربية. وتهدف الورقة البحثية إلى التعرف على ملامح الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية وتطور أهميته النسبية خلال فترة ١٩٩٥ – ٢٠٠٣. والتوصية بأهم السياسات التي قد تساعد في جذب وتنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية. وحصرت الدراسة الفترة الزمنية لها من عام ١٩٩٥ – ٢٠٠٣، حيث سنبين في بحثنا هذا تطور وضع الدول العربية والمتمثلة في دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية بالنسبة للاستثمار الأجنبي متمثلة في استقطاب رؤوس الأموال وذلك بفرض ضمانات قانونية لجذب الاستثمار.

ومن الإسهامات أيضا في هذا الموضوع كتاب للدكتور/ عاطف إبراهيم محمد بعنوان "**ضمانات الاستثمار في البلاد العربية**"، (بدون دار نشر، طبعة ١٩٩٨م). بحث هذا الكتاب موضوع ضمانات الاستثمار في البلاد العربية، وهي دراسة مقارنة بين القانون المصري وبعض القوانين العربية في ضوء أحكام المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. وقد أوضح الكتاب الضمانات اللازمة لجذب الاستثمارات وقسمها إلى ضمانات موضوعية وضمانات إجرائية، وحصر الضمانات الإجرائية بثلاث ضمانات وهي:

---

[٥] الأسرج، حسين عبد المطلب، "سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية"، (ورقة بحثية، رسائل بنك الكويت الصناعي، العدد (٨٣)، الكويت، ٢٠٠٥م).

- التفاوض.
- التوفيق.
- التحكيم.

تناولت هذه الدراسة أحكاما عامة ولم تتضمن التفاصيل، أما دراستنا الحالية فستتناول التحكيم كضمان وكوسيلة لفض المنازعات الناجمة عن عقود الاستثمار بشيء من التفصيل وفقاً لأحدث القوانين الصادرة في الدول موضوع الدراسة، وهي دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية.

وقد ناقش أيضا الباحث/ غسان علي علي، بحثاً بعنوان **"الاستثمارات الأجنبية ودور التحكيم في تسوية المنازعات التي قد تثور بصددها"**، (رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه من جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠٤). بحثت هذه الدراسة مفهوم الاستثمارات الأجنبية ودور التحكيم في تسوية المنازعات التي قد تنشأ عن هذه الاستثمارات. وأوضحت هذه الدراسة الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية والإجراءات المنفردة التي قد تتخذها الدولة الجاذبة لهذه الاستثمارات. إلا أن ما يميز الدراسة الحالية عن تلك الدراسة هو بيان القانون واجب التطبيق في حال حصول نزاع وبيان ذلك بشكل مفصل.

وكذلك دراسة الباحث/ رائد يوسف خليل، بعنوان: **"الاستثمارات الأجنبية ودور التحكيم التجاري الدولي في تسوية منازعاتها"**، (رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير، معهد الدراسات والبحوث العربية، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٠). بحثت هذه الدراسة في نشأة مفهوم الاستثمارات الأجنبية والعلاقة بين التحكيم الدولي والتحكيم الوطني داخل الدولة التي تجري بها الاستثمارات، وقد أوضحت هذه الدراسة أوجه اختصاصات التحكيم وفقاً للقانون الدولي، والاختصاصات وفق التشريعات الوطنية. إلا أن ما يميز هذه الدراسة عن الدراسة السابقة أنها ركزت على مفهوم التحكيم من وجهة نظر القانون الدولي فقط، في حين أن الدراسة الحالية تدرس القانون واجب التطبيق سواء كان قانون الدولة أو غيره.

دراسة الباحث/ فؤاد محمد محمد أبوطالب، بعنوان: "**التحكيم الدولي في منازعات الاستثمار الأجنبية وفقاً لأحكام القانون الدولي العام**"، (رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير، جامعة أسيوط، جمهورية مصر العربية، ٢٠٠٧م). بحثت هذه الدراسة التحكيم الدولي بمنازعات الاستثمار الأجنبية، وفقاً لأحكام القانون الدولي العام وركزت على العناصر الأساسية اللازمة لاختصاص المحكم الدولي بفض النزاع. وقد أوضحت هذه الدراسة أن المحكم الدولي يمتاز بسلطات واسعة ولا يتقيد بنصوص الدولة الناظمة للتحكيم فيها، ويأخذ بالمعايير الدولية. إلا أن ما يميز هذه الدراسة عن الدراسة السابقة، بيان الآثار السلبية للجوء للقانون الدولي العام.

أما الباحث/ حسين محمود عطية، فقد بحث في "**حل منازعات الاستثمار بطريق التحكيم**"، (رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠١١). بحثت هذه الدراسة حل منازعات الاستثمار بواسطة التحكيم التجاري، وفيها تعرض الباحث لطرق حل المنازعات ومدى ملائمة التحكيم لفضها. وقد أوضحت هذه الدراسة دور الصفة السيادية للدولة وتأثيره على التحكيم، حيث بين الباحث العناصر السيادية للدولة، ورجح كفة الدولة بالمنازعات التي قد تحصل. إلا أن ما يميز هذه الدراسة عن الدراسة السابقة، الدراسة التحليلية لاستخدام التحكيم كوسيلة لفض منازعات الاستثمار.

ومن الدراسات الحديثة نسبياً دراسة الباحث/ زياد فيصل حبيب الخيزران، بعنوان: "**المزايا والضمانات التشريعية للاستثمار الأجنبي في قانون الاستثمار العراقي**"، (رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير، معهد الدراسات والبحوث العربية، القاهرة، ٢٠١٢). وقد أوضحت هذه الدراسة تطور التشريع العراقي، والنصوص الجديدة التي تحفز المستثمرين للاستثمار في العراق، وعددت جملة من الضمانات التشريعية التي تحفز على الاستثمار. إلا أن ما يميز هذه الدراسة عن الدراسة السابقة، عدم اقتصار الباحثة على دراسة تحليلية فقط بل دراسة مقارنة مع أحدث التشريعات الأجنبية في الاستثمار وطرق حل منازعاته.

ومن الاثراءات في هذا الموضوع كتاب للدكتور/ إبراهيم شحاتة، بعنوان **"الضمان الدولي للاستثمارات الأجنبية"**، (دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧١). بحث هذا الكتاب في الضمان الذي نصت عليه الاتفاقيات الدولية لطمأنه المستثمرين على سلامة أموالهم التي ينوون استثمارها بالخارج. وقد أوضح هذا الكتاب بعض الأمور التي يجب على الحكومات تطبيقها كي تشكل حافزاً للمستثمرين. إلا أن ما يميز هذه الدراسة هو تناول كافة الضمانات سواء التي نصت عليها الاتفاقيات الدولية أو التشريعات الوطنية فكانت أعم وأشمل.

وكذلك كتاب للدكتور/ الوليد صالح عبد العزيز، بعنوان: **"دور السياسة الضريبية في تحفيز الاستثمارات في ظل التطورات العالمية المعاصرة"**، (دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٢م). بحثت هذه الدراسة في موضوع مهم وهو دور الضرائب وتأثيرها على جذب الاستثمارات. وقد أوضحت هذه الدراسة الجوانب المتعلقة بالقانون الضريبي الذي يطبق على الاستثمارات، ومقدار وخصائص الضريبة، وكيفية تحصيلها. إلا أن ما يميز هذه الدراسة عن الدراسة السابقة هو تناول التحكيم في عقود الاستثمار الأجنبية بشكل خاص وبيان دور التحكيم فيها.

مقالة الدكتور/ أكثم الخولي، بعنوان: **"الاتجاهات العامة في قانون التحكيم الجديد"**، (بحث مقدم إلى مؤتمر القانون المصري الجديد للتحكيم التجاري الدولي وتجارب الدول المختلفة، مركز القاهرة للتحكيم التجاري الدولي، ديسمبر ١٩٩٤). ويتناول قانون التحكيم الجديد بجمهورية مصر العربية، والاتجاهات الظاهرة من خلاله نحو جذب الاستثمارات لجمهورية مصر العربية من خلال كم التسهيلات الواردة فيه للمستثمرين. إلا أن ما يميز هذه الدراسة هو أن الباحثة سوف تقوم بدراسة تحليلية لهذه الاتجاهات وتضعها موضع التطبيق وستتعرض الباحثة لهذا القانون بمعرض هذه الدراسة.

وتناولت الدكتورة/ حفيظة الحداد، **محاضرات بالتحكيم التجاري الدولي** (ألقيت على طلبة الدراسات العليا، قسم القانون الخاص، جامعة بيروت العربية، ٢٠٠١م)، بحثت هذه المحاضرات تعريف التحكيم فقهاً وقضاءاً ولغة إضافة إلى نشأته، وهو ما سيكون ضمن موضوع هذا